

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي



الجلسة الشهرية المخصصة
لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة
على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

محور:

نجاحة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر
وحماية القدرة الشرائية للمواطنين

عبد اللطيف أعمو

7 يونيو 2017

عملا بأحكام المادة 100 من الدستور، نعقد اليوم الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

وقد اخترنا أن تكون مداخلتنا في موضوع - نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين- لما للموضوع من أهمية وراهنية.

فالحكومة أعلنت في تصريحها مؤخرا أنها تعتبر التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تعتمزم مواجهتها وجعلها في صلب أولوياتها ومعالجتها في جوانبها القانونية والمؤسسية والهيكلية والقطاعية.

والسؤال قديم جديد، والحلول المقترحة ما زالت محتشمة وغير فعالة. فلا برامج إنعاش التشغيل، ولا الرؤية الاستراتيجية الجديدة في مجال التشغيل في أفق سنة 2025، التي تتوخى وضع خارطة طريق لتمكين المملكة من رفع تحدي إنعاش الشغل اللائق عبر تحقيق نمو غني من حيث مناصب الشغل المنتجة والجيدة، والرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، وتعزيز المساواة في الولوج إلى الشغل، إلى جانب التقليص من الفوارق الترابية في مجال التشغيل، ولا السياسات القطاعية في المجال، لم تعد ملائمة لاحتواء الوضع الذي يزداد تأزما.

❖ لا يمكن للمغرب أن يواصل في مسار السياسات الكلاسيكية القائمة.

❖ إن استفحال البطالة، وانخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني تحتاج إلى تدابير شجاعة وخلاقة ... نحن حقا بحاجة إلى علاج بالصدمة في هذا المجال.

❖ هذه هي التحديات الحقيقية للمغرب، بالإضافة إلى إصلاح شامل للمنظومة التربوية.

فالمرشحون لشغل وظائف الشغل يصلون إلى السوق بمواصفات مهنية لا تتوافق دائما مع حاجيات السوق.

وفي نفس الوقت، تجد الشركات صعوبة للتكيف والتأقلم مع التغييرات الاقتصادية، وأن الأشخاص المناسبين ليسوا أيضا في مكانهم في سوق العمل.

والخريجون يكافحون من أجل العثور على وظيفة، لأن التحولات الهيكلية للاقتصاد بطيئة وغير كافية.

على المغرب أن يباشر تحولات هيكلية عميقة وبسرعة

نحن نشهد تحولات عميقة في علاقات الشغل مع مزيد من العمل الحر عبر منصات الإنترنت والتشغيل في القطاع البيئي وغيرها

هذه التحولات من أنماط العمل التقليدية أصبحت أكثر وضوحا مع ظهور أنماط جديدة من العمل: *freelance, ubérisation, télétravail* ... وكلها مفاهيم جديدة علينا أن نستوعبها.

فانخفاض نسب التشغيل في المغرب يفسر جزئيا بمحدودية النموذج الصناعي، وعدم قدرة نظامنا الاقتصادي على التأقلم مع متغيرات أساسية في منظومة التشغيل، والتي ابتدأت منذ القرن العشرين بالتصنيع ثم تطور قطاع الخدمات، واستمر في القرن الحالي بظهور خدمات الرقمنة.

ولم ينجح المغرب في إدارة المنعطفين الأولين ومن تدير التحولات الهيكلية المصاحبة لها في وقتها، وهو اليوم يدخل المنعطف الثالث للرقمنة بحذر وضعف شديدين.

فعملية التصنيع التي رافقت في البلدان الأوروبية ظاهرة التمدن، ساعدت على استيعاب الهجرة القروية. فارتفعت نسبة الوظائف الصناعية من 10% إلى 30-35 أو حتى 40% في معظم هذه البلدان في جيلين. أما في المغرب، فالعمال الصناعية لا تتعدى 11% (حوالي 600 ألف مستخدم).

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بدأت حصة العمالة الصناعية في الانخفاض في البلدان الصناعية، وذلك بفضل مكاسب في الإنتاجية، والاستعانة بوظائف خارجية وإبداع أنماط جديدة لإدارة الموارد البشرية والمحاسبة والتسويق والهندسة الاجتماعية... بجانب تطور قطاع الخدمات، بجانب تغير أذواق المستهلكين. وقد تميزت نمو قطاع الخدمات بتطور الوظائف الإدارية والتسويقية وإدارة الأعمال، وظهور الخدمات لفائدة الأفراد (المسنين، ذوي الاحتياجات الخاصة،...)

فارتفعت نسبة الأظرف في الاقتصاد، جنبا إلى جنب مع رفع في المؤهلات التكوينية. ويرتكز قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة على ظهور خدمات لفائدة الشركات والمقاولات، والتي تمثل حوالي 20% من فرص الشغل، مقابل 2 إلى 3 % فقط في المغرب. إضافة إلى ظهور الخدمات الفائدة الأشخاص في مجالات (الصحة، الترفيه، التعليم، الثقافة،...).

هذه الخدمات تمثل في البلدان المتقدمة 10% من فرص الشغل، مقابل 0.8% فقط في المغرب. ومنذ بداية التسعينات، بدأت وتيرة الرقمنة وانفجار المعلومات ترتفع بوتيرة متسارعة. وهذه الظاهرة الرقمية يرافقها تحول هيكلي مرتبط بظاهرتين: ظهور الآلات الذكية والروبوتات robotique بجانب أتمتة الخدمات automatisations مع تطور الذكاء الاصطناعي، وأنترنت الأشياء... وإحداث منصات الخدمات عن بعد platformisation، وغيرها...

كل هذه التحولات والطفرات النوعية تقتضي المزيد من التنقل Mobilité والحركة، والسرعة، وتحسين الجودة والدقة وربح الوقت في أداء المهام،

والكثير من التواصل وتنويع سبل الاتصال ... وتطور عالم الشغل سيؤدي مستقبلا إلى التخلي عن أسبوع العمل في 5 أيام وسوف نشتغل بسرعة أكبر، وبعده أقل من المستخدمين ... ،

فمستقبلا، سيشكل التعليم سلاحا فعالا مكملا لعمل الآلة "الذكية". وسنتحدث مستقبلا عن مفهوم "الحاضنات" incubateurs و accélérateur de startup، وتعزيز التكوين النوعي للأطر التربوية بكل أسلاك التربية والتكوين، وعن تعزيز الدورات النوعية القصيرة والمستمرة ...

❖ لقد أخطأنا بالفعل الرهان النوعي في مجال التربية والتكوين والتأهيل.

❖ وإن لم نتدارك الوضع، فسنؤدي الثمن غاليا، ولعقود.

فمن بين المؤشرات الاقتصادية الغير مطمئنة، والتي تشكل تحديا كبيرا ما يتعلق بمؤشر إدماج الشباب في المجتمع.

فشباب مغربي من أصل اثنين تقريبا ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة يتوفرون على منصب شغل، غالبا ما يكون في القطاع غير المنظم وغير المهيكل. مما يعني أن الهشاشة في مجال التشغيل تمس نصف الشباب المغربي.

كما أن تطلعات الشباب المشروعة إلى الولوج بشكل أسرع إلى مستوى معيشي يقترب من المستوى المعيشي في البلدان الأكثر تقدما، أصبحت أكثر إلحاحا بفعل الانفتاح وتوسع فضاءات التواصل. وهو ما يستدعي طفرة نوعية حقيقية في مجال التكوين والتأهيل والتشغيل.

فمسار الالتقاء الاقتصادية الذي أطلقه المغرب منذ أزيد من عقد لا يزال بطيئا نسبيا، خاصة بالمقارنة مع بلدان مماثلة نجحت في تدارك تأخرها بشكل كبير. (النموذج الكوري الجنوبي) وعلى الرغم من أن الوضع السياسي الوطني قد تطور كثيرا منذ سنة 2011، فلا تزال تطلعات الشباب المغربي إلى مستقبل أفضل قائمة.

فعلى المغرب تسريع وتيرة النمو بشكل قوي ومستدام، حتى يتسنى له خلق فرص شغل جيدة ونوعية لأكثر عدد ممكن من المواطنين.

بعض مميزات ضعف انتاجية سوق الشغل

- من حيث العرض، لم تسفر الجهود الهامة في مجال الاستثمار - المبدولة أساسا من قبل الدولة والمؤسسات العمومية- عن مكاسب إنتاجية كبيرة أبانت عن محدودية المقاربة.
- ومن حيث الطلب، يعزى النمو أساسا إلى الطلب الداخلي في ظل ارتفاع مديونية الدولة والشركات والأسر.

• تتجه الدينامية الهيكلية للاقتصاد المغربي في ثلاثة اتجاهات رئيسية :

✓ صعوبة توزيع اليد العاملة غير المؤهلة الناتجة عن ضعف التصنيع بشكل عام، بالرغم من النجاح في بعض القطاعات الناشئة (السيارات، صناعة الطيران، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، إلخ)؛

✓ صعوبة توزيع اليد العاملة المؤهلة الناجمة عن بطء في الرفع من مستوى النسيج الاقتصادي، لا سيما الاستجابة للحاجيات النوعية وفي جودة الحياة بالنسبة للأطر المتوسطة والعليا؛ وصعوبة تثمين المواهب والطاقات الخلاقة، والتي تؤدي إلى ضعف حيوية قطاع المقاولات التي تتسم بشكل عام، بضعف هيكلتها وصغر حجمها وضعف تدوير نخبها وضعف عامل القيادة leadership ، وضعف الدينامية والابتكار.

ملاحظات حول التحولات في مجال الشغل (القطاع العمومي والخصوصي)

❖ إن الحديث في أبعاد تقدير عن الزيادة في المناصب المالية في حدود 24.000 منصب (القانون المالي 2017) إذا ما قارناه مع 1.3 مليون مغربي عاطل ومع 13 مليون مغربي غير نشيط Inactif ... فهذا ربما لن يشكل من هذا المنظور أي تطور كمي أو نوعي.

❖ بطبيعة الحال، فإن على الدولة والجماعات الترابية أن تتجند لكي تشغل سنويا مزيدا من الموارد البشرية لبعث وجلب دماء جديدة في الجسم الإداري على المستوى الترابي وعلى مستوى أجهزة الدولة وتجديد المسؤولين المركزيين، وداخل الإدارة اللأمركزة واللامركزية، فالحاصلون على التقاعد سيعوضون طبيعيا بموظفين جدد لإجبار الإدارة على إعادة تنظيم مرافقها وتجميع مواردها والاستعانة بمصادر خارجية لأداء المهام ذات القيمة المضافة الضعيفة وتبسيط إجراءاتها بما في ذلك من خلال الرقمنة والإدارة الالكترونية وتديير مواردها البشرية انطلاقا من معايير الكفاءة وحسن الأداء.

❖ يؤكد المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل على أهمية ضمان إدماج المقاربة التشاركية من أجل تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل على المستوى الترابي في إطار شراكات تعاقدية تتوج بعقود برامج بين الدولة والجهات في وضع البرامج الجهوية للتشغيل، وجعل رهان التشغيل في قلب رهانات مخططات التنمية الجهوية بتعبئة الإمكانيات المالية للدولة والجهات على حد سواء... فبأي آليات وبأي أدوات، وبأي تحفيزات حقيقية؟

❖ **فالتحدي الأساسي يتمثل في تحقيق توازن، معتمد على مكاسب في الإنتاج بخفض وزن صرف الأجور، والذي يمثل ما بين 11 و 19% من الثروة الوطنية.**

فالدولة، التي تشكو بالفعل من ارتفاع في المديونية، لا يمكن لها أن تقبل بإنتاج وخلق مناصب شغل غير منتجة لفائدة اقتصادية أو اجتماعية أكيدة. وسيؤدي ذلك إلى تدمير جزء من الثروة الإجمالية للبلاد عن طريق خفض رأس المال الغير المادي للأمة ومواصلة إنتاج مستويات منخفضة لعوامل الإنتاج. وفي نهاية المطاف، قد تصبح الدولة غير قادرة على أداء مهامها الإستراتيجية والتنظيمية بأحسن وجه، وعلى رأسها الأمن والتعليم والصحة.

❖ **فالمغرب يوجد في مفترق الطرق، وهو في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى حكومة تتحدث لغة الحقيقة. فالبطالة لا يمكن استيعابها وامتصاصها إلا من قبل وظائف تنتج سلعا تجارية وتنتج خدمات ووظائف نفعية. وأي وعد لحل معظلة البطالة خارج هذا الإطار غير مجدي. والوظائف التجارية وإنتاج السلع والخدمات مصدرها الشركات الخاصة أساسا.**

❖ ويجب بذل أقصى الجهود لتمكين الشركات المغربية من سهولة الحصول على التمويل البنكي ومن القروض التحفيزية، وملء سجل طلبياتها، وفتح الأسواق الواعدة لها، ومنحها الأولوية في العروض العمومية، وسرعة صرف ديونها، وخصوصا منها العمومية، والاستفادة من نقل التكنولوجيا ومن عقود التعاقد من الباطن sous-traitance التي تنجزها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار اتفاقيات الاستثمار مع الدولة، وتمتعها بأقصى حدود الأمن المالي من خلال شفافية ضريبية عادلة ومنصفة، وبطبيعة الحال، تمكينها من قوة عاملة ماهرة ومكونة ومن إدارة فاعلة ومواطنة.

❖ وهذه نقطة مركزية لأنها تحدد مدى نجاح أي سياسة اقتصادية حقيقية مبنية على العرض، أي محفزة للمقاولة. ومع ذلك، فإن أداء بلدنا في مجال التعليم مقلق. فنسب الأمية وعدم المساواة في الولوج إلى سلك التعليم الثانوي تظل عالية. وقد رافق التركيز الكمي على الولوج إلى سلك التعليم الابتدائي انخفاض نوعي عام في مستوى المدارك والكفايات لدى التلميذات والتلاميذ، وتدهورت جودة تكوين المدرسين والنتائج المسجلة في مجال التربية والتكوين صنفت المغرب في مراتب دنيا مقارنة مع البلدان ذات الدخل المماثل أو أقل. والترتيب الدولي المتدني للتلاميذ المغاربة في سن 10 سنوات من حيث المدارك الأساسية في القراءة والحساب يوحي بأنه من المرجح أن

يكون لذلك آثار مستدامة على التنمية المعرفية للمغاربة على المدى الطويل، وهذا ما سيؤثر سلباً على إنتاجيتهم كبالغين.

❖ والتعليم العالي يتأثر أيضاً من هذا التراجع النوعي، ويخلق تدهوراً خطيراً في القيمة الجوهرية للمؤهلات وللدبلومات الجامعية dévaluation ويقلص من فرص العمل الملائمة لحاجيات سوق الشغل لفائدة الشباب الخريجين.

❖ إن سياسة التشجيعات الضريبية لا تضع في صلب أهدافها بالدرجة الأولى إنعاش التشغيل، حيث يتم منح مجموعة من الامتيازات الضريبية دون الأخذ بعين الاعتبار مشكل البطالة، كما أن محاولة الربط بين التشجيعات الضريبية وإنعاش سوق الشغل تنطوي على الكثير من الإشكالات، ذلك أن هناك مجموعة من العوامل والمحددات الأخرى تساهم في تفاقم مشكل البطالة. كما أن قوانين الاستثمار المتعاقبة تخلو من امتيازات ضريبية مباشرة و مخصصة لهذا الغرض إذن يجب ألا نفاجاً بضعف الفعالية الجبائية في تأهيل مجال التشغيل تبعاً للنتائج المستخلصة خلال مرحلة تجربة قوانين الاستثمار القطاعية.

❖ أما بالنسبة لتنظيم سوق الشغل، فعلى الأرجح أن نستلهم من النماذج الاجتماعية الناجحة في الدول الاسكندنافية وألمانيا،

ومؤخرا في إيطاليا مع «Jobs Act» لماتيو رينزي مسارات، للانتقال من مفهوم الحفاظ على الوظيفة إلى حماية الموظف والمستخدم، مما يعني تخفيف القيود في قانون الشغل، والتقليص من الرخص الإدارية للفصل لأسباب اقتصادية ... ، هذا بجانب تعزيز الحقوق الاجتماعية من رعاية صحية وضمان اجتماعي والولوج إلى المعلومات والحق في التدريب وفي التكوين المستمر داخل فضاء العمل، والحصول على برامج لإعادة الإدماج المجانية بتمويل من الدولة...

❖ وبدون ثورة ثقافية حقيقية في عالم الشغل والإدارة و تغيير نظرة الشركاء النقابيين وأرباب العمل لأشكال وأنماط محاربة البطالة، ودون إرادة قوية من الحكومة لتنظيم هذا التحول، سيظل الخريجون المغاربة والشبان بدون تدريب حاملين لحلم التشغيل لفترة طويلة قد يستمر بهم إلى الشيخوخة دون أن ينعموا بمنصب شغل يؤمن استقرارهم المهني والنفسي ويحفظ كرامتهم الاجتماعية.

كل هذا مع ضرورة اعتماد معايير نوعية أكثر دقة في مقاربة توزيع الموارد البشرية مستقبلا والانتباه للتفاوت الجهوي والقطاعي في توزيع الموارد البشرية.

- ◀ يشكل تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي المدمج وخلق فرص عمل ذات جودة عالية خلال 25 عاما والحفاظ عليهما أحد أهم التحديات السياسية والاقتصادية للمغرب .
- ◀ يمثل التحول الديمغرافي والتنمية الحضرية في إطار الجهوية الموسعة وارتفاع المستوى التعليمي للسكان ثلاثة اتجاهات عميقة وهيكلية في المجتمع، وتشكل نافذة من الفرص الفريدة من نوعها في تاريخ المغرب، حيث يشكل ضعف نسبة الإعالة (حصة الأشخاص البالغين أقل من 15 وأكثر من 65 سنة من إجمالي عدد السكان) المتوقع حتى عام 2040 ميزة ديموغرافية حقيقية.
- ◀ إن هدف تسريع الوتيرة والزيادة في الإنتاجية الإجمالية والرفع من نسبة تشغيل الساكنة في سن العمل، التي ينبغي أن تنتقل من 45 بالمائة في عام 2015 إلى 55 بالمائة في عام 2040 ، لن تتحقق أساسا إلا بفعل إدماج المرأة بقوة في عالم الشغل ، كما ونوعا والرفع من معدل عمالة النساء الذي يظل حاليا جد منخفض في حدود 23 بالمائة .

- إن الأثر التراكمي لزيادة الإنتاجية ونسبة التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى نمو تصاعدي أقوى وأكثر استدامة، لا يقل عن 4,5 بالمائة سنويا حتى عام 2040 .
- إن معالجة الإشكاليات المرتبطة بالتشغيل والتكوين تتطلب خلق مناخ عام مواتي ومساعد يتطلب إجراء تحول هيكلي عميق للاقتصاد وتحقيق مكاسب كبيرة على مستوى النجاعة.
- إن الرفع من الفرص المتاحة للشباب وتجويدها وضمان مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من المؤشرات التي تكشف مدى التماسك الاجتماعي في البلاد.